مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية
ISSN: 2437 - 0363 EISSN 2602-6767
المجلد 10 / العـدد: 01 (2024)، ص 453- 481

الإستثمار في التعليم لخريجي الجامعة في ظل إقتصاد المعرفة (دراسة تحليلية جامعة أحمد زبانة غليزان نموذجا)

Investing in education for university graduates in the light of the knowledge economy (analytical study at Relizane University as a model)

مختارية غزلان بلقاسم [1*]، سولاف معطى [2]

[1] مخبر تطور حضارة وسياسة جامعة وهران-2-، belgacem.mokhtaria@univ-oran2.dz

[2] مخبر تطور حضارة وسياسة جامعة وهران-2-، hayem_belgique03@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/01/15 تاريخ القبول: 2024/01/10 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص:

تولي الدراسات العلمية على إختلاف تخصصاتها أهمية كبرى بالمورد البشري من أجل رفع مستواه المعيشي، الصحي، الإقتصادي، المهني، الثقافي، الديني...وغيرها، موضوعنا هذا سنحاول فيه التطرق إلى الإستثمار في العنصر البشري نموذج خريجي الجامعات وعلاقتهم بعامل الشغل.

لهذا سنحاول تسليط الضوء عن الإستثمار في الطاقات البشرية والكفاءات خاصة مع ولوج مصطلح جديد في عالم المهن والتطور العلمي والفكري، والمتعلق "بإقتصاد المعرفة"، من خلال معالجة إشكالية حقيقة الإستثمار في التعليم العالي وكيفية تجسيده في الواقع داخل المؤسسات الجامعية التي بها يمكن تنمية قدرات الخريجين والحصول على الجودة الفكرية، المهارتية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، اقتصاد المعرفة، خريجي الجامعة.

Abstract:

Scientific studies of various specializations attach great importance to the human resource in order to raise the living, health, economic, professional, cultural, religious standards. The study attempts at addressing the investment in the human element, the model of university graduates and their relationship to the labour factor.

That is why we will try to shed light on investing in human energies and competencies, especially with the introduction of a new concept in the professional, scientific and intellectual development, related to the "knowledge economy". In all, the study addresses the problem of the real investment in higher education and how it is actually embodied within university institution in which the potential of graduates can be developed to reach the intellectual quality.

Keywords: investment; knowledge economy; university graduates.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لطالما اعتبر المورد البشري هو القوّة التي يرتكز عليها المجتمع في تطوره وتقدمه، خاصة وإن تم الاستثمار فيه واستغلال كفاءته في التغيير نحو الأفضل، نظرا للتّحول الذي تشهده المجتمعات بدخولها في عصر العولمة والمعرفة التكنولوجية، وللإستفادة من ذلك قامت الحكومات بالاهتمام الكبير نحو التعليم كونه يلعب دورا في عملية النمو الإقتصادي من خلال تنمية مهارات خريجي الجامعات حتى تكون إنتاجية تعليمية تعلمية ذات جودة، وهو ما يساهم في زيادة الدخل الفردي والقومي من خلال إدماج وإدراج هذه الكفاءات في الوسط العملي والذي ينعش إقتصاد المجتمع، إذ إرتأت الجامعات ومراكز التعليم بالمزاوجة بين الإستثمار في طلابها مع الإستفادة من التطور المعرفي ومن إقتصاد المعلومات (أو المعرفة)، حتى تكون مخرجات التعليم ذات قدرات عالية ومهارات متنوعة يستفاد منها في جميع قطاعات المجتمع وميادينه الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية...وغيرها، وكذا القطاع الإداري، الصناعي...الخ، والمنافسة بهذه القوة والطاقة الشبابية عالميا ودوليا من جهة وتنمية المجتمع من جهة أخرى، ليسهّل على الخريج التكيّف مع واقعه المهني.

إذ أولى الباحثين والمفكرين في المجال الإقتصادي والتعليمي ضرورة الدّمج بين هاذين المجالين لتبيان مدى أهمية العلاقة القائمة بينهما، وهو ما جاءت به العديد من الدراسات الهادفة وراء البحث عن درجة التكامل والإرتباط بين التعليم والنمو الإقتصادي، وأخرى تسعى لإكتشاف مدى تأثير إقتصاد المعرفة على الإستثمار في المورد البشري وانعكاس ذلك على تقدم المجتمع، ونظرا لاعتبار أن مفهوم القوّة في الوقت الحالي أصبح مرهونا بمصطلح أساسي ألا وهو "المعرفة" الذي يعد مقياساً رئيسيا للتقدم والتخلف حسب العديد من الحكومات والدول وهذا ما تم الإشارة إليه في المؤتمر الدّولي العلمي الإفتراضي المنعقد يومي 31-07-2021 و01-08-2021 الذي جاء تحت عنوان "واقع إقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء إستراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية" (ناجية

سليمان عبد الله ، 2021) ، الذي بيّن على أنّ مفهوم إقتصاد المعرفة أصبح من المفاهيم ذات العلاقة مع كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة التي تضمّ كل من التنمية الإقتصادية والتنمية الاجتماعية والتطور العلمي الذي يتحقق بكفاءات الموارد البشرية للمجتمع والتي لا تتحقق إلا بحسن إستغلالها والإستثمار فيها خاصة وأننا بعصر الرقمنة والمعلوماتية التي تتطلب مهارات عالية فكرية كانت أو عملية، لهذا تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على المجال التعليمي كونه يمثل الخطوة الأساسية نحو تنمية قدرات الطلبة وأخذ بعين الإعتبار التغييرات الجذرية الطارئة على مستوى القطاع التعليم العالي خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة ومدى إرتباط ذلك بإقتصاد المعرفة إنطلاقا من التساؤل التالي: كيف يتم الإستثمار في الموارد البشرية لخريجي الجامعات في ظل الإقتصاد المعرفي ؟

فرضيات الدراسة:

- دور التعليم الجامعي في عملية استثمار المهارات لدى الطلّاب.
  - دور التعليم الجامعي في عملية استثمار المهارات معرفية للطالب.
  - دور التعليم الجامعي في عملية استثمار مهارات عملية للطالب.
  - دور التعليم الجامعي في عملية استثمار مهارات ذاتية شخصية للطالب.
- تنتهج الجامعات الجزائرية أساليب للإستثمار في الطلبة حسب مؤشرات اقتصاد المعرفة العالمية.
  - تنتهج الجامعات الجزائرية أساليب للاستثمار في الطلبة حسب مؤشر التعليم ما قبل الجامعي.
  - تنتهج الجامعات الجزائرية أساليب للاستثمار في الطلبة حسب مؤشر التعليم الفني والتدريب المهني.
  - تنتهج الجامعات الجزائرية أساليب للاستثمار في الطلبة حسب مؤشر التعليم العالي.
  - تنتهج الجامعات الجزائرية أساليب للاستثمار في الطلبة حسب مؤشر البحث والتطوير والابتكار.

- تنتهج الجامعات الجزائرية أساليب للاستثمار في الطلبة حسب مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تنتهج الجامعات الجزائرية أساليب للاستثمار في الطلبة حسب مؤشر البيئة التمكينية.
- تنتهج الجامعات الجزائرية أساليب للاستثمار في الطلبة حسب مؤشر الاقتصاد.

- **أداة البحث:**

لجمع البيانات والمعطيات حول الموضوع للتحقق من مصداقية الفرضيات، ولتحليل الدراسة تم الإعتماد على أداة الملاحظة المباشرة والتي إستهدفت كل من الوسائل والآليات والطرق التي تنتهجها الجامعة الجزائرية -جامعة أحمد زبانة غليزان نموذجا-من أجل تحقيق جودة خريجي الجامعة، كما تم القيام بمقابلة نصف موجهة مع عدد من المختصين في الجانب البيداغوجي والقسم الإحصائي بالجامعة.

- **عينة الدراسة:**

تمثلت عينة هذه الدراسة في (10) مبحوثين قسم البيداغوجيا و(10) مبحوثين قسم الإحصائيات في المديرية المركزية بجامعة أحمد زبانة غليزان، وهو ما يتناسب والعينة القصديّة التي تعرّف على "أنّ الباحث يختار أفراد العينة بما يخدم أهداف بحثه بناءً على مجال الدّراسة" (شنافي ، 2021،صفحة67) حيث يمثّل كل من قسم الإحصائيات والبيداغوجيا أساسا لجمع البيانات والمعلومات حول تعداد الطلبة والأساتذة ووسائل التعليم وغيرها من ضروريات العملية التعليمية التعلمية.

- **منهج الدراسة:**

لقد تم الإعتماد في تحليل هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك لتفسير ووصف الإستراتيجيات المنتهجة والمتبعة من قبل الجامعات الجزائرية في الإستثمار للمورد البشري -الطلبة-من أجل تنمية رأس مال الفكري خاصة في ظل إقتصاد المعرفة، وتحليل مدى أهمية إستغلال هذا المورد في التنمية الإقتصادية والمجتمعية.

1.1 تحديد مفاهيم الدراسة:

الإستثمار: إنّه " مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية، والإتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الانسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجية وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد النّاجمة عن عمله"، (صلعة ، 2015-2016، صفحة 19)

تعريفه إجرائيا: هو كل إستغلال للمواهب والقدرات والطاقات البشرية عن طريق عدد من العمليات التي تتم في المؤسسات للتنمية والتدريب والتعليم، حتى يستفيد الفرد من طاقاته وكذا يستفيد المجتمع من قدراته في الإبتكار والإبداع وقوة الإنتاج.

إقتصاد المعرفة: عرّفه الإقتصادي **Cooke** بأنه "إقتصاد ناشئ، تكون فيه الإنتاجية والنمو أقل إعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، وتعتمد بشكل كبير على تحسين جودة رأسمال البشري، وخلق المعارف والأفكار الجديدة ودمجها في الأفراد والمعدات" (مسعي ، 2015-2014، صفحة 93)

تعريفه إجرائيا: هو ذلك الإقتصاد الذي يعتمد على رأس مال البشري الفكري وإنتاجه، والإعتماد على القوة الفكرية المعرفية التي من خلالها يمكن أن نخلق رأس مال المادي، فالعرفة هنا هي أساس القوة التي تسعى إليها المجتمعات.

خريجي الجامعة: " هم أولئك الطلبة الذين يملكون المهارات والمعارف والقدرات العلمية والبحثية ليأخذوا مواقعهم في سوق شغل متغير، بل يتعدى ذلك إلى توسعة مداركهم، تنشيط خيالهم، وتزويدهم بالمهارات والمعرفة ليعيشوا حياة حافلة بالنجاح والإنجازات، مما يحقق توافق بين هذه المخرجات ومتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي" (بوعمامة ، 2017-2018، صفحة 88)

تعريفه إجرائيا: هم أولئك المتحصلين على شهادات أكاديمية ذات التعليم العالي والبحث العلمي، من كل التخصصات الذين يعدّون صفوة ونخبة المجتمع، ذوي مهارات وكفاءات فكرية مهاراتية التي من خلالها يتقدم الجانب الإقتصادي والتطوري للبلاد، فاهُم المورد البشري الذي يُكَوِّن القاعدة والبنية التحتية التي يرتكز عليها المجتمع.

2.1 الدراسات السابقة:

دراسة د. فيصل بوطيبة (2012): جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "العائد من الإستثمار في التعليم" (بوطيبة ، 2012)، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إقتصاديات التعليم ونظرة المختصين في ذلك، بداية بالعوائد النقدية للتعليم من أجور الأفراد المتعلق بالنمو الإقتصادي للمجتمع، كما خصّت بالتكلفة والإنفاق على التعليم ومردوديته، وأيضا أشارت الدراسة إلى العوائد غير نقدية للتعليم والمتمثلة في التعليم وأثره على صحة أفراد المجتمع، والتي تتدخل فيها العوامل الإقتصادية والنفسية والإجتماعية، كما تطرق إلى أثر التعليم بالخصوبة والحد من الجريمة وعلاقته أيضا بالبعد الثقافي والسياسي، حيث إستنتج أن للتعليم أثر على جميع الجوانب التي تخص أفراد المجتمع ليس فقط من الجانب المادي بل أيضا في الإطار الإجتماعي ورأس مال الفكري وغيرها.

دراسة يوسف الزلزلة (2011): جاءت هذه الدراسة بالمؤتمر التربوي الثاني لجمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي تحت عنوان "الإستثمار في التعليم العالي" (الزلزلة، 2011)، بمحاضرة عنوانها "مفهوم الإستثمار في التعليم العالي" والتي تضمنت ثلاث محاور أساسية:

1. مدى أهمية الإستثمار في التعليم من خلال الإنفاق عليه لتنمية قدرات الإنسان من أجل إستغلالها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
2. مخصصات الإستثمار في التعليم في الميزانية العامة للدولة وذلك حسب دراسته لدولة الكويت ومجمل المصاريف التي تنفقها على التعليم.

3. العوامل المؤثرة على الإستثمار في التعليم والتي من بينها مدى توفر الموارد المالية للدولة، البنية المؤسسية للمجتمع، شفافية الكفاءة والفاعلية، إحتياجات التنمية، مما أكّد على وجوب الإهتمام بالإستثمار في التعليم العالي لتقدم البلاد.

2. دور التعليم الجامعي في عملية الإستثمار للموارد البشرية (الطلاب):

1.2 الجامعة الجزائرية ودورها في الإستثمار البشري لضمان جودة المخرجات:

تعد الجامعات ومراكز التكوين التقني والمهني من أهم المؤسسات التعليمية في الجزائر التي تسعى إلى إستثمار في مواردها البشرية وتكوينها كل حسب تخصصه وميوله عن طريق عمليَتَيْ التّعليم والتعلّم، حيث توفر الجامعة عدة إمكانيات ووسائل اللّازمة، منها الأساتذة المختصون وذوي كفاءة عالية، توفير أدوات التعليم كالمخابر، الأجهزة الإلكترونية، الحواسيب ...وغيرها، وذلك لإيصال المعلومة للطالب بأية وسيلة، فما الجدوى من وجود موارد بشرية بالمجتمع بأعداد كبيرة، ولكنّها غير قادرة وعاجزة تماما عن العمل أو تقديم المساعدة ودون نفع لا لأنفسها ولا للمجتمع؟

وهو ما أجاب عنه العلماء الإقتصاديين وذلك حسب دراستنا لهذه الزاوية من البحث وربط القراءات ببعضها البعض، من بينهم **أدام سميث** Adam Smith الذي أكّد في كتابه "ثروة الأمم" على أنّ مهما كانت القدرات التي إكتسبها أعضاء المجتمع هي ذات نفع له وتعتبر أساسا في بناء المستقبل، وإكتساب القدرات والمهارات لا يكون إلا بالإستثمار فيها من خلال عدة طرق وآليات المتمثلة في التعليم التكوين والتدريب، فما الجدوى من تمتع أمة بالرفاهية المادية، وهي لا تستغله أحسن إستغلال وفارغة من محتواها الفكري والمعرفي لدى أفراد شعبها...؟!! وهذا ما يدخل في نصاب تنمية الموارد البشرية التي تعد من أهم وسائل الإستثمار في رأس مال البشري التي عن طريقها تم حصر مفهوم رأس مال البشري، "... ومن هنا أصبح الإختيار الأمثل للتنمية هو إختيار نظام التعليم الذي أصبح من أهم دعائم التنمية وأكثر عواملها، ولعلّى ما يؤكد ذلك هو ظهور نظرية التعليم وتعليم رأس مال البشري هذه النظرية التي ظهرت على يد الإقتصادي الأمريكي **شولتز تيودور**(T. Schaltz) سنة 1960 عندما أبرز القيمة الإقتصادية للتعليم ثم توسّعت هذه النظرية وإنتشرت عندما قبلها المخططون

للتنمية على أساس أن الإنفاق على التعليم إستثمار له عائد إجتماعي مرتفع". (بغداوي ، 2007، صفحة 24)

وهو ما قامت به الدولة الجزائرية في خطوتها " **مجانية التعليم**" التي أطلقتها بعد الإستقلال لمواجهة مشكلة الأمية والجهل من جهة، ومن جهة أخرى تنمية قدرات ومهارات أفراد مجتمعها للإستفادة منه في تطوير المجتمع، وهذا ما أكّدته عدة دراسات وباحثين في هذا المجال، وإعطاء الأولوية للإستثمار في التعليم والتي من أهمها:

- **"جون كينيت جالبرتJohn kennet Galbert**: يرى بأن أول إستثمار في أي خطة للتنمية الإقتصادية تبدأ من الصفر في بلد جديد هو التعليم العام، حيث يرى أن المدارس تأتي قبل المصانع والكتب قبل الآلات.
- أما **موريس بيرونMaurice Péron** : يقترح الإهتمام أولا بالإستثمارات البشرية خلال المرحلة الأولى من مراحل التنمية، ثم تصبح الإستثمارات البشرية والمادية على قدم المساواة في الأهمية خلال المرحلة الثانية، وبعد ذلك تتقدم الإستثمارات المادية". (بغداوي ، 2007، صفحة 32)، ومن خلال هذا نستنتج أن ضرورة الإستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم هو أهم عنصر يجب أن يوفره أي مجتمع، للحفاظ على موروثها الثقافي والعادات من جهة، وتطوير قوى عاملة ذات كفاءة تزيد من إنتاجية الإقتصادية مما يؤدي ذلك إلى إرتفاع الدخل القومي ورأس مال المادي للمجتمع من جهة أخرى، إذ قام الرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بوضع ميزانية لتسيير "قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2022 والتي بلغت 400.015.187.000دج وبالنسبة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين بلغت ميزانيته 60.564.109.000دج وفيما يخص قطاع التربية الوطنية فقد وصل المبلغ 825.004.074.000دج" (الرئيس عبد المجيد تبون يوقع على قانون المالية 2022، 2022)وهذا يدلّ على أن الجزائر تولي إهتمام

بقطاعات التعليم والتربية من خلال النفقات المخصصة لها للحصول على خريجي ذوي كفاءة في كل من :

- **المهارة المعرفية:** تكمن هذه الأخيرة في قدرة الطالب على التحليل والفهم والإدراك أي استخدام العمليات العقلية والذهنية التي يحتاجها للإبداع والإبتكار وذلك من خلال طرق التعليم التي ينتهجها الأساتذة في العملية التعليمية التي أصبحت تركز على الطالب وجعله يقوم بتعليم نفسه بنفسه وهو ما تنص عليه المقاربة بالكفاءات والتي تستدعي أساليب متنوعة كالتعليم التشاركي والتعاوني والتعليم الجماعي الذي يخلق نوع من المنافسة النشاط الصفي الذي يحفز عقل الطالب على التفكير وهو ما أكّده مختصو البيداغوجيا مجملا بقولهم: " يجب على الأستاذ أن يخلق التنوع في التعليم حتى يدفع الطالب نحو تقبل المقياس والعمل على تقديم أفضل ما لديه من أفكار ومشاركة ونشاط صفي وهذا ما ينمي ويطوّر من مهاراته" أضف إلى ذلك أن الطالب يكتسب معلومات جديدة وذلك عن طريق أسلوب "الوضعية المشكلة" التي تدفع به إلى استحضار ما لديه من معارف قديمة يبلورها مع الوضعية المشكلة لينتج معرفة جديدة وهذا ما يستدعى بالتمثل والموائمة حسب ما تراه النظرية البنائية التي تؤكد على ضرورة بناء المعرفة وليس البحث عنها.
- **المهارة العملية:** تعد المهارة العملية أو المهنية من أهم المهارات التي يجب على الطالب اكتسابها بعد تخرجه من الجامعة كونها تستدعي المعلومات والمعارف النظرية وتطبيقها على أرض الميدان وللقيام بذلك يجب توفر الوسائل والأدوات المناسبة للعمل عليها، إذ تتطور المهارة اليدوية للطالب من خلال كثرة التدريب والتجربة والقيام بالنشاط العملي الذي يحفزه على التوسيع من قدراته المعرفية كالاختراع والابداع وجعله يدرك حقيقة مستقبله المهني بعد تخرجه ما يكسبه ذلك خبرة في الميدان وهو ما صرح به مختص البيداغوجيا المبحوث رقم (5) والذي توافق مع جميع المبحوثين "ان توفر الوسائل

والأدوات العملية كالمخابر والأجهزة والآليات تساعد الطالب في عملية فهمه للمادة او الموضوع المدروس من جهة ومن جهة أخرى تنشط له الجانب اليدوي والعملي ما يجعله ينخرط في المجال بسهولة" وهو ما أشار اليه العديد من الباحثين والعلماء أمثال جون ديوي في حديثه عن منهج النشاط الذي يجب ان يعتمد عليه الطالب من أجل تحصيله للمعرفة الفكرية والعملية، لهذا نجد أن الجامعة تسعى دائما نحو عقد اتفاقيات ذات الشراكة مع مؤسسات المجتمع الاقتصادية من أجل تدريب الطالب على ميدانه واكتساب الخبرة وذلك حسب "**المرسوم تنفيذي رقم 306/13 المؤرخ في 31غشت لسنة 2013، يتضمن تنظيم التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة"** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2013، صفحة 5)

- **المهارة الذاتية الشخصية:** تتكوّن شخصية الطالب من خلال نشاطه داخل الجامعة الذي يشمل المشاركة في الندوات والملتقيات الدولية والوطنية كعضو منظم للملتقى أو كمشارك مداخل في الندوة والتي تعزز من قدرة الطالب على حسن الالقاء ومناقشة مع الأساتذة والدكاترة كما تنمي لديه روح المسؤولية والمواجهة وتخلق لديه كاريزما التعامل وحل المشكلات، وهذا من خلال تقديم الجامعة فرصة للطلبة في المشاركة بمثل هذه الأحداث والملتقيات التي ترفع من رصيده المعرفي وتقوّي من شخصيته، إضافة مع توفير نوادي جامعية ثقافية كانت إعلامية رياضية وغيرها تسمح للطالب بتفجير مواهبه واكتشافها والتي تتحول هذه الموهبة الى مهنة في المستقبل، والمخطط التالي يوضح أهمية الاستثمار في التعليم التي تعزز من مهارات الطالب مما يستفيد منها المجتمع عامة والقطاع الاقتصادي خاصة في استغلال هذه الطاقات الفكرية والعملية:

المخطط 1: يبين أهمية الإستثمار في التعليم وعلاقته برأس مال البشري وتطوير الإقتصاد.

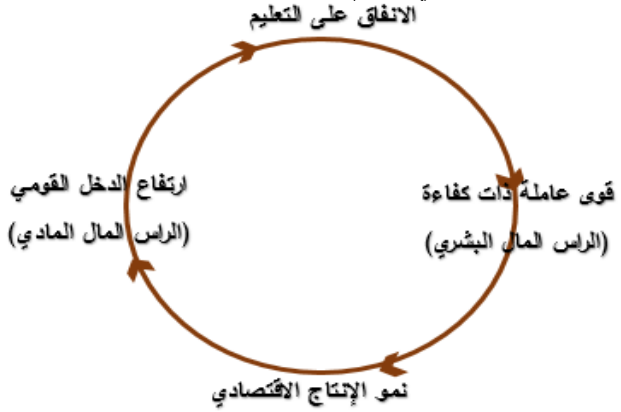

المصدر: من إعداد الباحثتين.

إذ يوضّح المخطط رقم (1) أهمية الإستثمار في المورد البشري إنطلاقا من الإنفاق على التعليم كونه يعدّ مطلبا رئيسيا لتوفير التجهيزات اللّازمة لتنمية مهارات الطلبة وهذا ما يؤكد عليه الإقتصاد المعرفي من جهة وإقتصاديات التعليم من جهة أخرى لضمان قوة بشرية تمثّل يد عاملة تساهم في الرّفع من الوتيرة الإقتصادية عن طريق إستغلال هذه الكفاءات ما يؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي والرأس المال المادي، ومن خلال توفير جميع التسهيلات من أجل التعلم والتعليم بالمدارس وكذا الجامعات للإكتفاء بالزاد المعرفي والفكري -رأس مال البشري-نجد أن هناك أعداد هائلة من الطلبة منخرطة بالتعليم العالي بغية تنمية قدراتها، وهذا ما أحصيناه بالدراسة الميدانية بجامعة أحمد زبانة بولاية غليزان مع قسم الاحصائيات لتعداد الطلبة لجميع الأطوار (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وكذا التخصصات الموجودة بالجامعة للسنة الجامعية 2020-2021 وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل1: يوضح تعداد الطلبة لجميع الأطوار(ليسانس، ماستر، دكتوراه) بجامعة أحمد زبانة لسنة 2020-2021 بولاية غليزان.

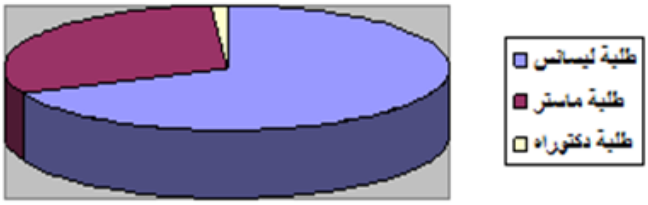

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على المعطيات المقدمة من الجامعة.

فمن خلال الشكل البياني الذي أمامنا فإنّه يبيّن مدى إقبال الشباب على التعليم العالي إذ نجد 10880 طالب بالطور ليسانس في الصّدارة بكل التخصصات، فيما يأتي طور الماستر إحتل المرتبة الثانية بعدد 4868 طالب يليه طور الدكتوراه بعدد 157 طالب.

مما يتّضح على أن أفراد المجتمع الجزائري واعي لأهمية وقيمة التعليم وتنمية وتطوير رأس مال الفكري كما أنه مستفيد من مجانية التعليم بالجزائر التي يسعى من خلالها لتكوين نفسه وتطوير قدراته، وهذا ما تنصّ عليه **نظرية رأس مال البشري** والتي من أنصارها **شولتزSchaltz** ، **بيكرBeher... وغيرهم**، تهتم بنوعية المورد البشري لا بكميته، ثم الإستفادة منه عن طريق تفعيله في أنشطة إجتماعية وإقتصادية وثقافية، ليتمّ من خلال كل هذا الرّفع لقيمة الإنسان من جهة وقيمة المؤسسة الفاعل بها من جهة أخرى، كما أنها تستدعي أيضا ما يسمى بإدارة الموارد البشرية **Human Resources Management** وكذا تسييرها هذا يساهم في التنظيم الأفضل للمؤسسة مع إدراك كل عضو فعّال لمهامه الأساسية مما يدفعه إلى الإبتكار فيها وبذل الجهد، أي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وهذا ما أشار إليه **إميل دوركايم** في نظريته "تقسيم العمل الإجتماعي"، والمخطط التالي يوضّح مدى نجاح أي نشاط في إتباع ذلك:

المخطط2: يبين قيمة رأس مال البشري ذوي الكفاءة كل وتخصصه في المؤسسة.

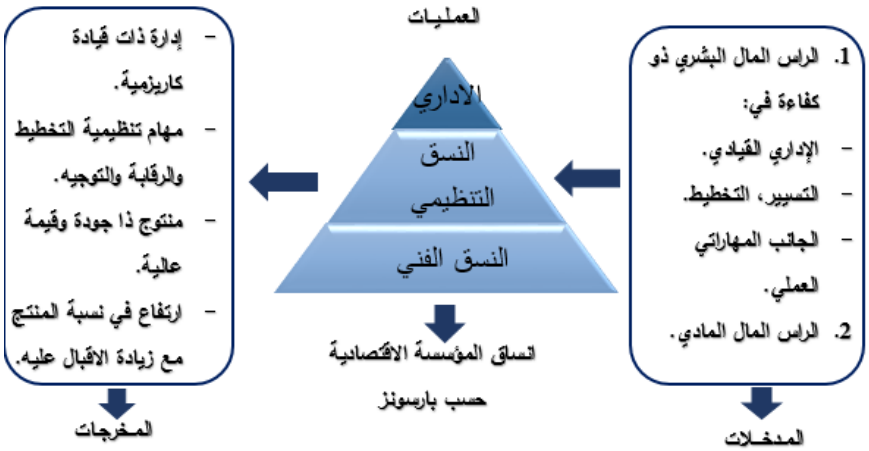

المصدر: من إعداد الباحثتين.

إذ يتّضح من خلال المخطط رقم (2) الذي أمامنا على أنّ كل مؤسسة تحتوي على ثلاث أنساق رئيسية حسب ما يراه "بارسونز" والمتمثلة في النسق الفني الذي يقوم بالتنفيذ وهو قاعدة المؤسسة، النسق التنظيمي الذي يهتم بتنظيم وتنسيق بين كل من النسق الإداري والفني الذي يعد أساسيا بالمؤسسة، أما النسق الإداري الذي يجمع كل من المدراء المؤسسة وصناع القرار بها المعِدّون للقوانين والعمليات وهم على رأس هرم المؤسسة فإذا تمتعت المؤسسة بموارد بشرية (يد عاملة) ذات كفاءة كل وحسب مجاله المهني يتحقق الجودة والنوعية لمخرجات الأنساق الثلاث والمؤسسة ككل، وهذا ما يتوافق مع العمالة ذات المهارة الفكرية في ظل وجود إقتصاد المعرفة، بمعنى أنه ليس فقط أن يتمتع العامل بالمهارات الحركية وإنما عليه بالجانب الفكري والمعرفي ليتمكّن من تسيير مهامه وتنظيمها، وإيجاد حلول مناسبة في حالة الوقوع بمشكلة معينة، وهو ما حدده **ديفنبورت** من خصائص ومميزات يتمتع بها المورد البشري:

- " تمتلك عمالة المعرفة وسائل الإنتاج، بوصفها مصدر المعرفة، وتتصف بدرجة عالية من السرّية ولا تحب أن يوجّه إليها الأنظار، أو تخبر أحدا عما تفعله.
- تحتاج إلى هيكل تنظيمي يحدد أدائها للأعمال، وتسلسل تدفق العمل، ويساعدهم على تجميع معرفتهم وتنظيمها في شكل منتجات نهائية، وما يستلزمه ذلك من توفير مناخ يسمح لها بتجربة تبادل الآراء والأفكار مع الآخرين والاندماج في فرق العمل.
- جزء كبير مما تفعله عمالة المعرفة غير مرئي، كونه في العقل المبدع له.
- يتغير عملها بإستمرار ويصعب التنبؤ به، ولا يظهر نتائجه إلا بعد فترة زمنية.
- لا توجد مقاييس محددة لقياس جودة أداء عمالة المعرفة، ولا يوجد تقدير للتكلفة وللوقت الذي تستهلكه الأنشطة". (مدفوني ، 2016-2017، صفحة 23)

وعليه نجد على أن عملية الإستثمار في التعليم تعتمد على تكامل وترابط بين أنساق وقطاعات المجتمع لضمان توفير الوسائل والأدوات اللّازمة لنجاح العملية التعليمية التعلمية بالجامعة ما يضمن إنتاج رأس مال بشري والإجتماعي متمكن من الجانب المعرفي الفكري والجانب المهاراتي العملي والجانب الذاتي الشخصي، يسعى القطاع الاقتصادي لإستغلال مثل هذه الطاقات والقدرات للرّفع من إنتاجيته وهذا ما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة بالمجتمع، كما يحقق الإستثمار في التعليم فكرة التفتح الذهني حول الثقافات والحضارات الأخرى وهذا ما يزيد في الرصيد المعرفي للطالب ما يجعله قادرا على التكيّف مع الجميع باختلاف جنسياتهم وأعراقهم، وحسب الدراسة الميدانية مع مختصو البيداغوجيا والاحصائيات للمؤسسة الجامعية اكّدوا أن الجامعات الجزائرية تعمل جاهدة على تحقيق الجودة في عناصر التعليم والعمل على توسيع علاقاتها والقيام باتفاقيات مع مؤسسات وشركات المجتمع الأخرى لتضمن الكفاءة في الخريج والسّعي نحو ربط التعليم الجامعي بالعمل من خلال توافق وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارة العمل والتشغيل بغية التطوير من طلابها وتعزيز عوائد الإستثمار في التعليم والتي ترتكز هذه الأخيرة في التقليل من الجريمة والإنحراف من خلال تعليم وإنشاء طبقة مثقفة، وكذا الحد من ظاهرة التسرب المدرسي والرسوب، التقليل من حدة العنف والنزاعات بين الأفراد حول مسألة العرق والتطرف الديني، إدراك كل فرد في المجتمع حول طبيعة حقوقه والواجبات التي عليه القيام بها مع احترامها وتقبلها.

3. متطلبات الجامعة الجزائرية في ظل إقتصاد المعرفة:

1.3 البرامج والإستراتيجيات المنتهجة من طرف الجامعة لتنمية رأس المال الفكري في ظل الإقتصاد المعرفي:

ظهرت عدت تسميات لإقتصاد المعرفة **Economy Knowledge** منها إقتصاد المعلومة، الإقتصاد الإلكتروني، الإقتصاد ما بعد الصناعي...وغيرها، فإذا دققنا في هذه المصطلحات نجدها تختلف في نوع الوسيلة أو المنبع الذي تصدر عنه المعرفة، ولكنها تتفق في محور واحد ووحيد ألا وهو علم المعرفة هو أساس قوة أي مجتمع التي يجب أن تعتمدها الدّول في تطورها، فمن خلال هذا إختلفت التعاريف حول ذلك ، بحيث عرّفته "منظمة

التعاون والتنمية الأوروبية {OECD} أنه نوع من الإقتصاد القائم على الإنتاج والتوزيع وإستخدام المعرفة" (بن ونيسة ، 2014، صفحة 87)

- أما **Raid** يرى أن إقتصاد المعرفة "هو رأس المال الفكري، وقد وصفه بأنه المادة الفكرية المتكوّنة من المعلومات والمعرفة والمهارات والخبرات ذات القيمة الإقتصادية والتي يمكن وضعها موضع التطبيق لخلق الثروة" (بواب ، 2019، صفحة 577)

- **بيتر دركر Peter Drucker** أشار إليه في قوله "... إن المورد الإقتصادي الأساسي سوف لن يكون رأس المال ولا الموارد الطبيعية ولا العمال إنما المعرفة، التي ستكون المحرك الأساسي للأنشطة التي تقود إلى الثّراء وليس الإستثمار في الرؤوس الأموال..." (ربحي مصطفى، 2012، صفحة 105)

فقد تغيرت المنظومة التعليمية في الجزائر بعدما شهدت ضعف كبير في الإنتاج الوطني الخام على جميع الأصعدة، مما أدى إلى ضعف في كل من إنتاج البحث العلمي وقلّة براءات الإبتكار والإختراع، أيضا فيما يتعلق بضعف العلاقات التعاونية بين القطاعات، ونظرا لما للتعليم من أهمية كبيرة إعتمدت الجهات المعنية تشريعا جديدا يتعلق بقانون البرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي لفترة 1998-2002 الهدف منه تطوير البحث العلمي دعم الأنشطة المتعلقة بالقاعدة العلمية التكنولوجية للبلاد، وهو "ما تم تأكيده في المادة الثالثة من القانون من خلال وضع 25 برنامج للبحث والتطوير حيّز التطبيق قسمت هذه البرامج إلى صنفين:

- "برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات: تشمل الزراعة وتغذية الموارد المالية، البيئة، التنقيب وإستغلال وتثمين المواد الأولية، تقويم الصناعات العلوم الأساسية، البناء والتعمير والتهيئة العمرانية، الصحة والنقل والتربية والتكوين، اللغة، الثقافة والإتصال، الإقتصاد، التاريخ، القانون والعدالة، المجتمع.
- برامج وطنية للبحث المتخصص: تخص كل من مجالات الطاقة، التقنيات النوويّة، الطاقات المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، التكنولوجيا الصناعيّة والفضائيّة

وتطبيقها، الإتصالات اللاسلكيّة، المحروقات وتكنولوجيا الحيويّة" (بن جيمة، 2018، صفحة 133) ومن أجل تفجير المعرفة وتدفقها تم الإعتماد على إستراتيجية معينة داخل الجامعات بإعتبارها منبع ومصدر العلوم تمثلت في الإستثمار برأس المال البشري، من خلال:

أ- **الإستثمار من أجل تحقيق جودة أعضاء هيئة التدريس:** وذلك تهيئة أساتذة أكفاء كل وتخصصه المتمكّن منه، أضف إلى الكفاءات الأكاديمية والتعليميّة الواجب توفرها لدى الأستاذ كما يجب على هيئة التدريس أن تكون مواكبة لتطور البحث العلمي وناشطة فيه من خلال مشاركتها وخلق فرص التعاون العربي والدولي بينهم والإنخراط في مجال التطور التكنولوجي والرقمي.

ب- **الإستثمار من أجل تحقيق جودة الطالب:** نظرا لكون أنّ الطلّاب هم القوة البشرية التي يعتمد عليها المجتمع في تقدمه، وجب تهيئتهم وتكوينهم حتى نتمكن من إنتاج خريجي ذوي كفاءة ومهارة تمثل نخبة وصفوة المجتمع، وذلك عن طريق الإعتماد على تلقينهم لتقنية التعلم الذاتي، وإكتساب مهارة الإنخراط في المجتمع وخاصة بسوق العمل، الإهتمام بالجانب النفسي من خلال تحفيزهم وتدعيمهم معنويا، تكوينهم في مجال اللغات الأجنبية والتعامل مع الأجهزة الإلكترونية، تعزيز روح التعاون وتقبّل النقد والإنتقاد البناء، زرع فكرة القدرة على الإبتكار والإبداع وتحويل الفكرة إلى حقيقة بدار المقاولاتية بالجامعة، إضافة إلى توفير مكتبات مرئية ورقمية، حيث تحتوي جامعة أحمد زبانة غليزان على مكتبة والتي يلتحق لها مجموعة من الطلبة والأساتذة المستفيدين من مراجع عربية، أجنبية، ومحلية ولتسهيل الإطلاع والمراجعة وضعت المكتبة خدمة رقمية عن طريق الموقع الإلكتروني https://www.sndl.cerist.dz أو https://www.iqraa.opu.dz/iqraa/وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول1: يوضح عدد المراجع بالمكتبة المركزية بجامعة أحمد زبانة ولاية غليزان وعدد المنخرطين بها للسنة الجامعية 2021-2020.

	عدد المراجع	عدد الاساتذة المنخرطين بها	عدد الطلبة المنخرطين بها
الاعداد	11.694 مرجع	208 استاذ	4.350 طالب

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على المعطيات المقدمة من الجامعة.

يوضّح الجدول رقم (1) تعداد المراجع والمنخرطين بالمكتبة الجامعية بجامعة غليزان، وتتضح الأرقام على أن هناك عدد لا بأس فيما يتعلق بالطلبة المنخرطين بالمكتبة المركزية الذي بلغ عددهم نحو 4350 طالب، فيما بلغ عدد الأساتذة المنتمين إليها نحو 208 أستاذ المستفدين من 11694 كتاب، فهذه الأرقام نجد على أنّها ليست بالضئيلة خاصة فيما يتعلق بتعداد الطلبة ما يؤكد على أن هناك نوع من إقبال الطلاب نحو تنمية معارفهم الفكرية والمعرفية حول تخصصاتهم وميولاتهم وتطوير عملية البحث العلمي وتوسيعها وعدم الإكتفاء بالكتب الرقمية فقط مما يؤدي إلى ضمان إرتفاع نسبة المقروئية بالمجتمع التي تعدّ من أهم خصائص إقتصاديات المعرفة كونها تهتم بمؤشر تطور نسبة القراءة الذي يعتبر مجالا لتوسيع الفكر وتنميته وتثقيفه للإبتعاد عن التقوقع والأميّة والجهل.

ت- تحقيق جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس: وهي الأساس خاصة في الوقت الحالي، فإذا توفر الشرطين الأولين ولم تكن هناك وسائل وبرامج تعليمية ذات جودة فلا يمكن تحقيق خريجين ذوي كفاءات، إذ "يعتمد الطلبة على عدة أمور أخرى تساعد في تعليمهم منها الموارد المادية، المكتبات، أجهزة الإعلام الآلي، قاعات، مخابر، دعم معنوي على شكل مستشارين" (ليث صلاح الدين، محمود الكبيسي ، 2021، صفحة 88)، وهو ما أكده المبحوث رقم (9) من قسم الاحصائيات الذي وضح تعداد للإمكانيات التي تسعى الجامعة الى توفيرها من اجل ضمان جودة الخريج بقوله "الجامعة كل سنة تضع احتياجات والنقائص التي تمسها من اجل تعويضها وسد هذه الاحتياجات لضمان الكفاءة خاصة مع انه كل سنة راه يرتفع عدد الطلبة المقبلين

عليها فيجب على الجامعة ان تحتوي هذا الكم الهائل من خلال تغطية جميع المستلزمات" الجدول التالي يوضح تعداد ذلك:

الجدول 2: يوضح التعداد لإمكانيات التي توفرها جامعة غليزان لضمان جودة الخريجين.

تعداد الاساتذة	البيداغوجيا	الهياكل
120 استاذ محاضر -أ-	19468 مقعد بيداغوجي	22 مدرج
163 استاذ محاضر –ب-	06 معاهد	02 قاعة محاضرة
151 استاذ مساعد -أ-	05 كليات بعد الارتقاء الى جامعة	239 قاعة تدريس
29 استاذ مساعد -ب-	21 قسم	01 مكتبة مركزية
20 أستاذ	09 ميادين	29 مخبر

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الجامعة.

يبيّن الجدول رقم (2) جلّ الإمكانيات والوسائل التي تعتمدها جامعة غليزان بالعملية التعليمية التعلّميّة بداية من توفر الأساتذة بكل الرتب إذ بلغ عدد الأساتذة المحاضرون (أ) نحو 120 أستاذ يقابله 163 أستاذ محاضر (ب) أما الأساتذة المساعدون فقد بلغ عددهم نحو 180 أستاذ ما بين الرتبة (أ) والرتبة (ب)، أما فيما يتعلق بإجمالي المقاعد البيداغوجية فقد بلغ نحو 19468 مقعد بيداغوجي ب 6 معاهد في 21 قسم في إطار 9 ميادين هذا يضمن توفر جلّ التخصصات والعلوم بالجامعة التي تحتاج إلى قاعات للتدريس البالغة من العدد 239 قاعة و2 قاعة للمحاضرات 22 مدرج 29 مخبر ما يسهّل على الأساتذة التدريس بها من ناحية وتوفّر الجوّ التعليمي المناسب للطلبة من جهة أخرى.

ونظرا لوجود مجمل الإمكانيات المساهمة في عملية التعليم يتّضح على أن الجامعة تهتم بجودة طلابها وأساتذتها لإعتبارهم نخبة المجتمع وصفوته والتي بها تتحرك عجلة التنمية البشرية والتنمية المستدامة إنطلاقا من تكوين إطارات فاعلة ذات فكر إبداعي مبتكر تسعى للبحث عن كل ما هو جديد وإدراجه في أعمالها وأنشطتها ما يحقق نوع من الإكتفاء المعرفي والفكري للفرد نفسه وللمجتمع عامة وهذا ما ينصب في إطار إقتصاد المعرفة التي تعتمد على أساس المعارف الجديدة وتطويرها وتجسيدها على أرض الواقع، إلّا أنّه بالرغم من وضع

جميع هذه الأساسيات والأجهزة التي توفّر الجوّ المناسب للطالب أن يتكوّن في جميع المجالات -فكرية، مهاراتية-لا تزال الجزائر تحتاج إلى التطوير من إمكانياتها ومجالاتها وذلك حسب ما تنصّ عليه مؤشرات المعرفة العالمي المسطّرة سنة2017 الذي من خلاله يمكن قياس مستوى إقتصاد المعرفة وأداءها إنطلاقا من سبعة07 أسس ومجالات رئيسية متمثلة في:

- التعليم ما قبل الجامعي: وهو التعليم الذي يكون من الطور الإبتدائي ثم الإعدادي ثم الثانوي، والذي يجب أن يتم تربية الطفل فيه تربية جيدة وصحيحة من خلال التعرف على عادات وتقاليد مجتمعه وقيمه مما تسهل له التكيّف مع المحيط الجامعي بعد الانتقال اليه عن طريق امتحان شهادة البكالوريا، إذ يحمل الطالب معه عدد من المواهب والميولات التي يتم تحديدها وصقلها في الجامعة واكتشاف مهارات أخرى خفيّة لدى الطالب، إذ يعد هذا المؤشر الأهم في ضمان الاستمرار في مرحلة التعليم العالي وهو ما تسعى جل دول العالم منها الجزائر الى تعزيز المدارس والثانويات بغية ضمان مدخلات للجامعة تحمل كم من المعارف والمعلومات، وهو حسب ما جاءت به إحصائيات مؤشر المعرفة العالمي للأداء الأفضل وقد احتل مؤشر "التعليم ما قبل الجامعي" الصدارة بمعدل متوسط اداءه العالمي 60,8 بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى وهذا ما يثبت أهمية هذا المؤشر بالمجتمع.
- التعليم الفنّي والتدريب المهني: يتعلق هذا الأخير بكل مؤسسات التعليم والتكوين المهني التي تسعى الى تدريب وتكوين الطلبة على مهارات العملية المهنية في التخصصات ذات العلاقة مع ما يتطلبه سوق العمل من مهن مثل الميكانيكي، والكهربائي، صانع الزجاج وغيرها من الحرف التي يحتاج إليها السوق الدافعة لتنمية الاقتصاد الوطني، حيث نجد على أن هذا النوع من التعليم قد كان قبل التعليم العالي وكان الاهتمام به كبيرا خاصة مع الثورة الصناعية التي جعلت من دول العالم تتنافس حول من يملك أكبر الوسائل والصناعات الثقيلة عن طريق تكوين موارد

بشرية في ذات التخصص للاستفادة من مهاراتهم التي تحقق الجودة والنوعية والسرعة في الإنتاج وهو ما تسعى اليه الجامعات أيضا لتحقيقه.

- التعليم العالي: وهو التعليم الذي يتلقاه الطالب بعد انتقاله من الثانوية حيث يخرط في أحد المعاهد التي تتناسب والتخصص المختار الموافق لميولاته وقدراته يسعى هذا التعليم الى تنمية مهارات الطالب الفكرية والعملية والذاتية لضمان الكفاءة بعد التخرج والاستفادة منها في حياته المهنية، حيث تسعى الجزائر ودول غيرها نحو تطوير من برامجها التعليمية وطرقها التي تسهل عملية التعلم.
- البحث والتطوير والابتكار: يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الذي يعتمد عليه اقتصاد المعرفة كونه يحقق الابداع في الأفكار والمشاريع الجديدة التي تساهم في خلق التنوع في سوق العمل والاقتصاد عامة مما يرفع من نسبة المنافسة ما بين الدول لإثبات الجدارة والكفاءة والمواكبة مع العصرنة والتطور، اذ أصبح معنى القوة مرتبطا بالمعرفة وكيفية خلقها وبناءها عكس ما كان في الماضي ان القوة تكمن في الموارد المادية، وهو ما تسطره الجامعات الجزائرية من خلال القيام بمسابقات للمشاريع المبتكرة وابداعات الطلبة.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: نظرا لكون ان القرن الحادي والعشرين (21) ارتبط بالعولمة والمعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة جعلت جميع دول العالم تنتهج تخصصات ومقاييس في الجامعة مراكز التكوين تهتم بهذا الجانب من العلوم وذلك لإنتاج مورد بشري متمكن من التعامل مع الرقمنة ومعلوماتية وذلك لضمان الامن السيبراني ومواجهة القرصنة التي تمس جميع القطاعات خاصة إذا تعلق الامر بالجانب السياسي والعسكري، لهذا نجد على ان هذا المؤشر يعد من ضروريات التي على الدولة ان تهتم به وتكوّن إطارات مخصصة للتعامل مع التكنولوجيا والاتصال.

- الاقتصاد: لا يمكن ان نهمل العامل الأساسي الذي يتعلق بجميع قطاعات المجتمع الا وهو الاقتصاد الذي يعد قوة المجتمع بنيته التحتية التي تضمن استمراره ويحقق التنمية المستدامة، لهذا نجد المجتمعات تسعى وراء التطوير من اقتصادها ودفع عجلة النمو والتنمية التي تحقق الدخل القومي للبلاد وازدهاره ويضمن توفير أدوات ووسائل تساهم في تعليم المورد البشري وتطور من مهاراته وقدراته التي يستفاد منها بعد تخرجه في القطاع العملي والتشغيل.
- بيئة التمكين: يهدف هذا المؤشر الى خلق الجو المناسب للإنتاج وبناء المعرفة وتطوير المهارات والقدرات وتحصيل الاستعدادات التي تمكّن من خلق كل ما هو جديد وتساعد على تحقيق الأهداف والغايات المسطر الوصول اليها، اذ يعد هذا المؤشر جد مهم كونه يهيئ الوضع والمكان الذي يجعل من العامل مثلا ان يبدع في مهنته.

وإستنادا على هذه المؤشرات تم تحليل وضع إقتصاد المعرفة بالنسبة للدول العربية وتصنيفها على أساس ذلك والشكل التالي يوضح ترتيب دولة الجزائر مقارنة مع الدول العربية الأخرى وقيمة مؤشر المعرفة المتحصل عليها:

الشكل 2: يوضح تصنيف الدول العربية وفق مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020

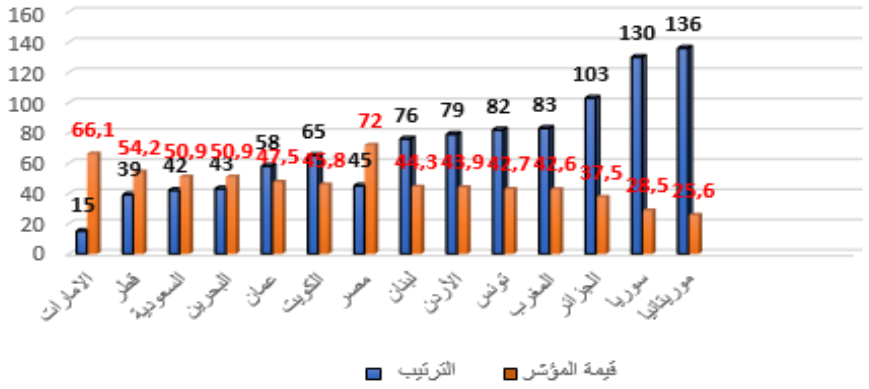

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على (محمد موساوي ، 2021، الصفحات 157-158)

يتضح لنا جليا من خلال الشكل رقم 02 الذي يمثل تصنيف الدول العربية حسب مؤشر المعرفة العالمي السبع 07 المذكورة آنفا فيما يتعلق بسنة 2020، حيث نجد في الصّدارة دولة الإمارات العربية التي تحتل المرتبة 15 بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى وذلك من خلال تحصّلها على أعلى قيمة حسب مؤشر المعرفة التي قدرت ب 66.1%، أما فيما يخص دولة الجزائر فهي تحتل المرتبة الثالثة ما قبل الأخيرة بمركز 103 نظرا لقيمة مؤشر المعرفة التي كانت متدنية جدا قدرت ب 37.5%، وهذا ما يجب أن نتجاوزه ونحقق فيه إرتفاعا هائلا للوصول إلى المراتب العشر10 الأولى عربيا، حتى نتمكن من الدخول في ميدان المنافسة العربية ثم الدولية وهو ما سطرته مؤخرا الجزائر في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي اضافة تعديل للبرنامج من خلال الرّفع من مدة التعليم في طور ليسانس الى أربعة سنوات بعدما كانت مدتها ثلاث سنوات مع وضع **قرار وزاري رقم 12-75** لسنة 2022الذي ينص على انشاء مشروع مؤسسة ناشئة إعدادا لمذكرة التخرج من جهة وضمانا لفرصة حصوله على منصب عمل بعد تخرجه من جهة أخرى ما يخلق التنوع في سوق العمل ويرفع من الوتيرة الاقتصادية للبلاد ، بالرغم من وضع جميع هذه القوانين والإستراتيجيات السّاعية لإنتاج المعرفة ودخول في عصر المعلوماتية وعصر الإقتصاد اللاملموس، لا زالت الدول العربية تصارع للدخول نظرا لما حققته الدول الأجنبية الغربية من تقدم يفوقنا سنوات ضوئية عما أنجزته وتخطّته من مراحل عدة إلى أن أصبحت في مرحلة الذروة إن أصحّ القول أو مرحلة إقتصاد ما بعد الصناعة، ومثال ذلك ما وصلت إليه الصين واليابان وفرنسا وغيرها من الدول من إنجازات كبيرة وعدد هائل من الشركات المنتجة للتكنولوجيا، وكذا الحدائق التكنولوجية وحاضنات للأعمال، وسبب إتساع الهوة بيننا وبينهم نجد:

2.3 فجوة إقتصاد المعرفة في الجزائر:

تعدّ الفجوة المعرفية من الفجوات التي تخلق إتساعا كبيرا بين دول العالم من ناحية التقدم الفكري والعلمي، وحتى التطور في المجال الإقتصادي والإنتاجي نظرا لما تعتمده حاليا دول العالم على إنتاج المعرفة والإستثمار فيها من أجل تعزيزها وتكوين إقتصاد لامادي، لا

يعتمد على المواد الخام فقط ولا على الموارد الطبيعية بل يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والرقمنة والعولمة، وهو ما لا تستطيع دول العالم الثالث منها الجزائر أن تصل إليه نظرا لكونه يعتمد على إمكانيات وأجهزة وآليات ورؤوس أموال هائلة من أجل تسخير المعرفة في جميع القطاعات، وكل هذا يعود إلى تدنّي مستوى الإبتكار والإبداع وإستغلال الأفكار البنّاءة في المجتمع الجزائري الذي جعل أصحاب الأفكار والمشاريع يميلون إلى الهجرة نحو الدول الأجنبية التي تقدّر قيمة الأعمال مما أنتج لنا ظاهرة "هجرة الأدمغة" وأصبحت الملجأ الأساسي للطلبة والنخبة لتبيان أنفسهم وبناء مهاراتهم وتطوير مشاريعهم.

إذ أثبتت نظريتين أساسيتين حسب الإقتصاديين عجز وعدم إمكانية دول العالم الثالث منها الجزائر باللحاق بمركب عصر المعرفة أو الإقتصاد غير الملموس، حيث تمثل المنظور الأول في " **"نظرية التحديث"** التي ترى أن التخلف يرجع الى عوامل المحلية في المقام الأول، إذ أنه من أجل تطوير دول المتخلفة من نفسها وجب بناء نفس السياسة والإقتصاد الذي تعتمده الدول المتقدمة والفشل في التحديث هو ما يعوق ذلك..." (ربحي مصطفى، 2012، صفحة 225)، وهناك منظور آخر نقيض للأول وهو **"نظرية الإعتماد"** التي ترى أن دول العالم الثالث بإعتبار أنها تعتمد في المطلع الأول على الموارد الخام الرخيصة في بناء إقتصادها، فهي لن تتقدم وتبقى على حالها في المراتب الأخيرة عالميا، وهو فعلا ما نجده في الجزائر التي لازالت تعتمد على الموارد الخام البترولية والمواد الطبيعية، دون الإستثمار في مجال ريادة الأعمال أو المقاولاتية التي صارت من المجالات الأكثر إقبالا لخريجي الجامعات والمعاهد في بناء مشاريع مصغّرة وإنتاج منتوجات جديدة مغايرة عن المنتوج التقليدي فالأمر هو هيّن من ناحية الإطلاع عليه نظريا ولكنّه صعب من ناحية تطبيقه نظرا لما يواجهه أصحاب المشاريع من عراقيل تعيق مسار الإنجاز.

خاصة أن الجامعة الجزائرية بإعتبارها مصدر للتعليم والحصول على المعرفة تواجه عدة عراقيل وتحديات في الولوج لإقتصاد المعرفة والتي من بينها:

- عدم وجود تنسيق بين المؤسسات الإقتصادية والشركات مع مؤسسات التعليم العالي، من أجل شراكة عمل مع مخرجات الجامعة التي تعدّ مدخلات المؤسسة الإقتصادية، والإعتماد على الإقتصاد القائم على المواد الخام رخيصة القيمة.
- عدم وجود كفاءة وتأهيل عالي بالجانب الإلكتروني والتكنولوجي بالمورد البشري.
- "غياب التقدير للجهود التي يبذلها الباحثون من مؤسسات التعليم العالي وإهمال للنتائج والتوصيات التي يتوصلون إليها، والإفتقار للدعم والتأييد المجتمعي اللازم". (بواب ، 2019، صفحة 586) وإنعدام الجوّ المناسب للإبتكار والإبداع
- قلّة التمويل للمشاريع والقيام بالبحوث الأكاديمية مع إنعدام المسابقات العلمية التي ترفع من الرصيد المعرفي لرأس المال البشري.
- عدم الإعتماد على الناتج المحلي للإقتصاد وعدم تطويره حتى يصبح ذا قيمة، وإن طُوِّر فقد يطوَّر شبيها ونسخة طبق الأصل من الناتج الأجنبي دون مراعات خصائص المجتمع المحلي وهذا أكبر خطأ لا زلنا نقوم عليه.

فمسألة الاستثمار في التعليم الجامعي تعدّ القوة التي تعتمد عليها المجتمعات في مواجهة المشاكل وتحديات العصر فنجدها تسعى إلى التطوير من تعليمها وذلك حسب ما يتوافق ومتطلبات سوق العمل الحالية، الذي أصبح يسعى نحو تخصصات غير اعتيادية مثل الهندسة أو الطب بل يهدف نحو تخصصات جديدة مثل علوم الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات التطوير البرمجة وعلم الجينات...وغيرها، كون أننا في عصر المعلوماتية والرقمنة والتي أصبح من الضروري التعامل بها وقد ظهر أهميتها أثناء الجائحة الصحية التي مرت بها جميع دول العالم التي دعت إلى إغلاق جميع المؤسسات ولكن الأعمال لم تتوقف وذلك بالإعتماد على هذه الرقميات والتكنولوجيا، هذا ما دعا إلى إعادة النظر في التخصصات الموجودة بالجامعة وفتح تخصصات جديدة تتوافق ومتطلبات سوق العمل وذلك لإنتاج مخرجات ذات تفكير إبداعي يساهم في التنوّع بالاقتصاد الوطني وهو ما أوضحه المبحوث رقم (7) من قسم بيداغوجيا "تم فتح تخصصات جديدة بجامعة غليزان التي

تناسب سوق العمل مثل تخصص علم الرقمنة في معهد ST الذي لقي اقبالا من طرف الطلاب كونه من التخصصات الضرورية حاليا" كما أنه يمكن على الجامعة الحكومية أن تعتمد على بعض تقنيات وأساليب التي تتوفر في الجامعات الخاصة التي توفر أساتذة وآليات وبرامج عالية الجودة بغية الحصول على خريج مؤهل يتم توظيفه مباشرة بسوق العمل وذلك لكون أن القطاع التعليمي الخاص هو الأكثر مرونة في التغيير السريع لمتطلبات التنمية المستدامة، لهذا يجب على الجامعات أن تكون دائما ديناميكية وتتطلع للتغيير في نمط وطريقة التعليم، إذ لم يعد الإهتمام بالإستثمار في التعليم حكرا على الدولة بل أصبح قضية الأسر وأولياء أمور الطلبة الساعين وراء تعليم جيّد وذو جودة عالية لضمان كفاءة أبناءهم، لهذا تلجأ العديد من الأسر إلى إدراج أبناءها في التعليم الخاص لضمان فرصة الحصول على العمل، بالرغم من النفقات الباهظة تقارب 60 ألف دولار ولكن لها عوائد ذات منفعة للخريج ، فالتعليم يقدم مجتمع وصورة لثقافة الفرد ويساهم في خلق قوة بشرية ولتحقيق ذلك وجوب وضع الشراكة بين القطاع الحكومي للتعليم و القطاع الخاص للتعليم للتوجه نحو رؤى 2030 التي تسعى نحو الجودة والكفاءة في جميع قطاعات المجتمع.

4. خاتمة:

أصبح إقتصاد المعرفة في الصدارة من خلال الإستغلال والإعتماد عليه للتطور من طرف الدول التي دائما تبحث عن التميّز وإحتلال المراكز الأولى عالميا وأن تكتسب القوّة مهما كانت الوسيلة أو المجال لفرض نفسها، وهذا ما نجده لدى الدول الغربية إنطلاقا من الإستراتيجيات المنتهجة في تعليمها، وعليه نستنتج على أنّ:

- الفرضية القائلة بأن للتعليم دور في تحقيق عملية الإستثمار البشري قد تحققت من خلال تحليلنا للدراسات وميدان البحث الذي أثبت توفر بعض الآفاق المساهمة في الإستثمار البشري فيما يتعلق بالجزائر والعمل على تطويره وتعديله تماشيا ومتطلبات العصر وحاجياتها للمعارف ومهارات الحديثة التي تصقل بالتعليم.

- من نتائج الدراسة نجد أنّ الفرضية الثانية التي ترى على أن الجامعة الجزائرية تنتهج إستراتيجية لتحقيق الإستثمار في المورد البشري تماشيا واقتصاد المعرفة فقد تحققت كون الجامعة تسعى إلى وضع مناهج تعليمية لرفع رأس المال البشري، بالرغم من العراقيل التي تواجهها في ذلك فهي تسعى إلى التّحسين من وضعها لإثبات جدارتها وتحقيق نسبة عالية في ضمان المنافسة العالمية.
- تسعى الجامعات خاصة الجزائرية إلى تقليد الآخر دون تخطيط وإعادة النظر في جميع خصائص مجتمعها (تقليد أعمى)، وجلب طاقات بشرية من دول أجنبية التي تتطلب مصاريف كبيرة من أجل التكفّل بكل إحتياجاتها.
- ومن نتائج الدراسة نجد أيضا على أنّ الجزائر ومؤسساتها تستثني التغيير من الإقتصاد المعتمد على المعرفة والتكنولوجيا والدخول للعالم الرقمي والمعلوماتي والطاقة الشبابية، وإكتفاء بالإقتصاد التقليدي الذي ينطلق من الطاقات الطبيعية والموارد الخام التي يدرك أنها ليست دائمة ومزاولة على المدى البعيد عكس الموارد البشرية ورأس المال الفكري الذي هو دائما في تجدد وإستمرارية، لذا يجب على الدولة الجزائرية اللّحاق بالمركب التطوري العصري وبالإقتصاد المعرفي وذلك إنطلاقا من التوصيات التالية:

❖ إعادة النظر في هيكلة التعليم خاصة ما يتعلق بالجامعات، وضرورة عقد إتفاقيات مع شركات إقتصادية لتقديم فرصة للطلبة لإثبات مهاراتهم وتطويرها.

❖ السّعي وراء التدريب والتكوين المكثّف ذو منفعة يهتم بجميع جوانب المورد البشري سواء الفكري أو المهني الذي من الضرورة التركيز عليه.

❖ وضع نظرة إستشرافية لمستقبل خريجي الجامعة وفي نفس الوقت لمستقبل تطور وتقدم العجلة الإقتصادية للبلاد.

- ❖ الإهتمام بالجانب المهاراتي والمهني لرأس المال البشري وتوظيفه في القطاعات المناسبة له وعدم الإعتماد كثيرا على أقدميّة الشهادات التعليمية في التوظيف والنظر للكفاءة المهنية للخرجين.
- ❖ تشجيع التجارة الرقمية والإلكترونية وتكريسها في جميع مجالات المجتمع مع توفير الوسائل المساعدة في ذلك منها الحاسوب، شبكة الأنترنت، قاعات الإعلام الآلي...
- ❖ وضع برامج وأسس للتنمية البشرية من طرف الدولة فيما يتعلق بالفكر التكنولوجي واستغلالهم مستقبلا، لتفادي صعوبة التعامل مع الأجهزة الإلكترونية، وهوما حدث في الآونة الأخيرة مع جائحة كورونا التي فرضت على الجميع التعامل بالأنترنت خاصة فيما يتعلق ب **"التعليم عن بعد"** الذي واجه جلّ أفراد المجتمع مشكلة في ذلك.
- ❖ وضع قاعدة أساسية بتمويل المشاريع والإستثمارات الجديدة ذات الإنتاج المتنوع مما يخلق في السوق الجزائرية تغيّر والتميّز في تجارتها وإقتصادها.
- ❖ فتح باب العلاقات الأجنبية عربية أو غربية للتعرف على الإستراتيجيات المتعامل بها في الجانب التعليمي والتكويني والإقتصادي وبلورتها بما يتناسب والمجتمع المحلي.
- ❖ تأسيس فضاءات إلكترونية لأفراد المجتمع مع وضع حاضنات للأعمال المساهمة في خلق الإبداع والابتكار للمورد البشري الذي يرفع من قيمة البحث العلمي.
- ❖ التكثيف من البعثات العلمية والمنح التدريبية التكوينية للباحثين للتطوير من المهاراتهم وتعزيز قدراتهم.

5. قائمة المراجع:

1. عليان ربحي مصطفى. (2012). *اقتصاد المعرفة*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
2. شنافي فوزية. (2021). *تطبيقات الإحصاء الإستدلالي وتقنيات سبر الآراء في العلوم الإجتماعية*. وهران:ابن النديم للنشر والتوزيع.
3. جميلة بغداوي . (2007). *اثر الاستثمار في التعليم على النمو الانتاجي في الجزائر - دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر الفترة 1975- 2003*، قسم العلوم

الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف- الجزائر.

4. خامرة بوعمامة . (2017-2018). *جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر* ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 03. الجزائر.
5. سمية صلعة . (2015-2016). *اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية.* تلمسان (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصدية التجارية وعلوم التسيير : جامعة ابي بكر بلقايد.
6. سمير مسعي . (2014-2015). *اقتصاد المعرفة في الجزائر -الواقع ومتطلبات التحول : دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر-*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم اتسيير : جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.الجزائر.
7. هند مدفوني . (2016-2017). *الاستثمار في الراس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة -دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية-* ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير : جامعة العربي بن المهدي -ام البواقي-.الجزائر.
8. رضوان بواب . (ديسمبر , 2019). الاسهامات والادوار الجديدة للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة -الواقع والتحديات-. *مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 03 العدد02* ، 572-589.
9. سمية زيرار محمد موساوي . (31 08, 2021). تحليل اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية باستخدام مؤشر المعرفة العالمي. *واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية*، الصفحات 148-164.
10. فيصل بوطيبة . (2012). العائد من الاستثمار في التعليم. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07*، 70-80.
11. ليث صلاح الدين محمود الكبيسي . (31 07, 2021). منظومة التعليم العالي في العراق ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة. *واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم*

والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية، المركز الديمقراطي العربي. الصفحات 80-100.

12. ليلى بن ونيسة . (افريل , 2014). اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد05* ، 86-93.

13. مريم بن جيمة. (20 04, 2018). اقتصاد المعرفة ومبررات التحول اليه. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 123-136.

14. كريم عايش. ناجية سليمان عبد الله . (2021, 07, 31). *واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة بالدول العربية*. برلين -المانيا-: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية D A C.

15. يوسف الزلزلة. (31 آيار, 2011). مفهوم الاستثمار في التعليم العالي. *المؤتمر التربوي الثاني -الاستثمار في التعليم العالي- www.orientation94.org* .تاريخ الاطلاع 26-01-2022. 15:00.

16. الرئيس عبد المجيد تبون يوقع على قانون المالية 2022. (2022). *توزيع ميزانية التسيير حسب القطاعات* . www.aps.dz .تاريخ الاطلاع 13-02-2022. 18:30.